جامعة القاهرة

كلية الحقوق

رسالة دكتوراه

الاطار التنظيمى و التعاقدى للتجارة الالكترونية
دراسة تحليلية للمشكلات و الحلول المقترحة

اشراف

الاستاذة الدكتورة / سميحة القليوبى

الباحث/ مينا عادل اسكندر بولس فهمى المحامى

تمهيد

في بداية الزمان كانت التجار ة تقتصر على عمليات المقايض ة بحكم التقارب الشديد في احتياجات المجتمع. وبعد فتره من الزمن اختلف الحال فظهرت الفضه وظهر الذهب وتطور الامر الى ان وصل الى الاوراق النقديه كما نرى الان في وقتنا الحاضر.

و ظل لقاء البائع والمشتري امرا لا يتم الشراء إلا به , وكما عهدنا هذا الزمن العجيب في تطوره السريع نجد ان التجاره تخطت حاجز البعد عن طريق السفن والطائرات التي حولت مئات من الايام الى بضع ساعات او حتى دقائق , وتحول هنا لقاء البائع والمشتري الى عقودا يصاحبها الزاما قانونيا بتنفيذها .

الى هنا لم تتوقف عجله هذا التطور بل زاد الامر عن هذا بكثير واصبحت تنعقد العمليات التجارية بضغطه زر واحد ... وهذا ماسمي بالتجاره الالكتروني ة , هنا لا لقاء بين التجار , ولا عقود ولا احبار .

ومع كل هذا التغيير في طريقة التجارة عن السابق الا انه قدرت حجم هذه التجارة بمبالغ ضخمة تبشر بعالم غريب نوعا ما , لا يقبل الا لغة الارقام وضغطة الازرار.

في هذا البحث احببنا ان نسطر بعض المعلومات التي استط عنا جمعها لعلي شخصيا ولعل القارىء يستفيد ويستوعب هذا المصطلح ال حديث نسبياً , ولعل هذا التقرير يجاوب على اهم الاسئلة التي تدور في ذهن الكثير من الاشخاص , ومن ابرزها مفهوم هذه التجارة الالكترونية , وما هي ابرز مميزاتها, وهل لها فوائد .....؟؟

ولعل من الافضل ان نبدأ بتاريخ موجز عن ظهور و تطور التجاره الالكترونيه الذي يعتبر تاريخا ليس ببعيد بل هو تاريخ يقارب الاربع عقود . لقد تطورت تلك التشريعات في كل بلد ، ولكن افتقدت التوحيد فيما بينهم مما أدى إلى صعوبة التجارة بين البلاد البعيدة حيث كانت كل بلد تتبع قانونها وتشريعها الخاص دون الاعتداد بالقوانين الأخرى لسائر البلاد . ولذلك ظهرت الحاجة ملحة إلى توحيد تلك القوانين والتشريعات وتوحيد تبعية التجار في العالم إلى جهة واحدة فظهرت عدة محاولات دولية في أطار العولمة التي تعيشها البلاد ومحاولة من هذه البلاد في

مواكبة التغيرات السريعة التي تواجه التجارة وكافة نواحي الحياة فتبلورت هذه المحاولات في عدة اتفاقيات منها اتفاقية (اليونسترال) UN Commission on International Trade Law واتفاقية الجات General Agreement on Tarriffs and Trade (GATT) واتفاقية آسيا للتعاون الاقتصادي Asia - Pacific Economic Cooperation وسوف نتناول تلك الاتفاقيات بالتفصيل في موضع آخر[١].

ولقد قامت الأمم المتحدة بمبادر ة فريدة من نوعها حيث كانت تهدف الأمم المتحدة إلى صياغة قانون يوحد التجارة الدولية لتسيير مهمتها في العمل بطريق ايجابي على إدارة التجارة الدولية فقامت إنشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية عام 1966 وكانت تهدف الأمم المتحدة إلى تطوير التألف بين الدول التجارية وتوحيد القانون التجاري الدولي الحاكم للمعاملات التجارية القائمة بين الدول في أماكن مختلفة حول العالم وذلك للتغلب على المشكلات المتحصلة في المفارقات والاختلافات بين القوانين والتشريعات المحلية التي كانت تضر البيئة التجارية وتقلص الرقعة التجارية في العالم .

ولقد عملت لجنة على عدة نواحي في القانون التجاري وأصدرت اتفاقية وتشريعيين استرشاديين وكانت تتضمن الاتفاقية موضوع الاتصال الالكتروني في العقود ولكن لم يلقى ترحيبا في الدول الأعضاء وانصب التشريعيين على قانون التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني [٢] ومع نجاح مبادرة الأمم المتحدة في إصدار القوانين المشار إليها إلا أن ساحة التجارة الدولية ظلت خالية من جهاز أو هيئة إدارية تتحكم في إدارة الدول من الناحية التجارية, وجهة تتحكم في تطبيق القوانين المعمول بها لذلك ونظرا لهذا الاحتياج المستمر تم إنشاء منظمة التجارة العالمية . كما انشأت منظمة التجارة الدولية في عام 1994 بموجب اتفاقية مراكش وتم التصديق على إنشائها ودخلت في حيز العمل في عام 1995 وكان الهدف من إنشاء تلك المنظمة هو تسهيل تنفيذ عمليات التجارة بين دول العالم وإزالة كافة القيود التي كانت تعرقل مسيرة وتطور الأعمال التجارية في العالم . وجدير بالذكر انه لم يكن إنشاء هذه المنظمة وليد الصدفة ولكن كان نتاج

[1] Alain Davidson: The Law of Electronic Commerce, Cambridge publications, 2009, P.337
[2] Same reference P. 331

مباحثات ونقاشات استمرت حوالي ثمانية أعوام في دورة اوروجواى وفى الاتفاقيات التي انتهت إلى اتفاقية (الجات)GATT 1994 و باقة من الاتفاقيات.

و كان إنشاء هذه المنظمة الملاذ الأخير للدول التي تتعرض تجارتها للقمع تحت الشروط والقوانين المحلية المجحفة أو انحصار تجارتها في حدود معينة نتيجة لفرض بعض الضرائب والتعريفات المجحفة على الواردات من الدول الخارجية وعلى غرار ذلك جاءت تلك المنظمة حماية للعديد من المستهلكين الذين كانوا يعانون من غش الدول العملاقة في التجارة [1]

و مع تحول الإنترنت إلى أداة مالية وربحية في تسعينات القرن العشرين وإنتشارها ونموها ظهر مصطلح التجارة الإلكترونية ثم تطورت تطبيقات التجارة الإلكترونية .

و بإنتشار شبكة الإنترنت ودخولها الخدمة العامة في النصف الأول من التسعينات ، ثم ظهور شبكة ويب خلال النصف الثاني من التسعينات بدأت الشركات تستخدم البريد الإلكتروني مع خدمات إستعراض وإنشاء مواقع الكترونية لعرض أنشطتها ومنتجاتها ووسائل الإتصال بها وبينها , و نتيجة تطوير وتحسين صفحات شبكة ويب على الإنترنت وسرعة إنتشارها وتزايد عدد المستخدمين وإدراك أهمية الإنترنت قامت الشركات بإنشاء وتغيير وتحديث مواقع نشاطها فنشرت معلومات الأنشطة وإعلانات الوظائف الخالية وبيانات المنتجات بالرسوم والصور عبر شبكة ويب مع وصلات مرجعية للمنتجات وأقسام الإنتاج والدعم الفني والتراسل إلا أن الوصول إلى المعلومات كان يستغرق وقتاً وجهداً مع صعوبة في الوصول إلى المعلومات بالموقع .

و بدأ نمو تطبيقات التجارة الإلكترونية وتطور المعدات والشبكات والبرامج وإزدياد حدة المنافسة بين الشركات وظهرت التطبيقات الكثيرة والإعلانات والمزادات وتجارب الوكلاء الإفتراضيين والواقع الإفتراضي . ومع تطور تقنيات الإتصالات الشبكية والوصول إلى أدوات تأمين أمكن إستخدام بطاقات الإئتمان في دفع قيمة البضاعة عبر الإنترنت .

[1] www.wto.org

و نظراً لإفتقار الشبكة للتأمين والسرية وتفشي القرصنة وسرقة بطاقات الإئتمان ومن أجل حماية معلومات المستخدم وإستخدام الشبكة بفاعلية أكبر في ترسيخ أنشطة التجارة الإلكترونية , بدأت إجراءات تأمين وتوثيق مواقع الشبكة ووجود قواعد بيانات لحفظ معلومات العملاء وإستخدام هذه المعلومات في تحديث قواعد بيانات الموقع .

وبحكم اننا نندرج ضمن الدول الناميه فهناك بعض التحديات المشكلات الخاصه بهذا النوع من الدول, ولعل من ابرز التحديات التي تقف في طريق التجارة الإلكترونية في الدول العربية عدم الوعي و المعرفة الكافيةِ لدى قطاعات عديدة بمفهوم و معنى التجارة الإلكترونية بالإضافة الى اسباب عديدة سنناقشها في الفصول القادمة !! فمن الاجدر الان معرفه هل احدثت هذه التقنيه تغيرات على العالم ؟؟ وهل هي تتطور خلال هذا الوقت ؟؟

لم تعد التجارة الإلكترونية من الأحلام المستقبلية كما كانت في القرن الماضي ، فهي تتم الآن بصورة ناجحة وخاصةً في الدول المتقدمة تكنولوجياً ،. فهي تتطور بصورة سريعة خاصةً مع إزدياد الإستثمارات المباشرة في تكنولوجيا الإتصالات وتقنية المعلومات وبعد إتاحة الإنترنت للعوام بعد أن كانت قاصرة على هيئة حكومية واحدة فقط. كما ان النمو السريع للإنترنت سيؤثر بدوره على درجة فاعلية التجارة الإلكترونية التي ستكون في المستقبل السمة السائدة للتمتع التجاري في المجتمعات ككل سواء كانت عربية أو غير عربية ، حيث ستحاول الشركات إستغلال كل إمكانياتها في التجارة الإلكترونية مما سيؤدي بدوره إلى تقدم العمليات التجارية على مجتمعات العالم بصورة تفوق كل توقعات العملاء والمستهلكين من حيث تعريف وتحديد السوق أو خلق أسواق جديدة بأكملها . فكل الشركات التي تتجاهل التكنولوجيا الحديثة سوف تتأثر بهذه التغيرات في الأسواق ، وعلى حد سواء فإن أعضاء المجتمع سوف يكونوا ظاهرين بصورة جيدة لشراء السلع والوصول للمعلومات والخدمات فالإختيار سوف يكون ممتد بصورة كبيرة وسوف تستبعد القيود والجغرافية الزمنية.

كما أدت التغيرات التنظيمية التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في الشركات إلى إحداث تأثيرات في هيكل السوق ، فالسوق وفق مفهوم التجارة الإلكترونية هو سوق واحد في العالم يدعى السوق العالمي ويشمل العالم أجمع ، وقد خلق هذا التطور في برامج التسويق الإلكترونية

تحديات جديدة لمدراء التسويق تتمثل بظهور منافسين جدد لا ينتمون إلى القطاع التجاري أو الصناعي نفسه ، وظهور وسطاء غير معروفين على شكل مواقع تجارية على الإنترنت لبيع المستهلكين سلعاً تشتريها من الآخرين ، وظهور تحالفات إستراتيجية بين الشركات لتوسيع منافستها في الأسواق العالمية ، والتغير في تكاليف الصفقات التجارية وهي السمة الجاذبة للتجارة الإلكترونية وتتمثل بالإنخفاض الكبير في تكاليف الصفقات التجارية وهو من الأسباب التي عجلّت بتطور التجارة الإلكترونية ، والتغير في طبيعة مهام عمل موظفي الشركات خاصةً وظائف العاملين في المبيعات والتسويق والإعلان ، مما يقتضي إعداد برامج تدريب لإضافة مهارات جديدة إلى الموظفين العاملين في هذه المجالات.

هناك سؤال يطرح نفسه على بساط البحث هل هناك شروط معينه لنجاح هذا النوع من التقنيه وهل لها مبادىء يمكن السير عليها للوصول الى اعلى مستوى من النجاح؟

لن ينتهي الحديث بعد فطالما هناك عقول تفكر واجسادا تعمل على مدار 24 ساعه تغفو دوله وتصحى اخرى فإننا في تطور دائم ويجب علينا كدول ناميه خصوصا ان نواكب هذا التطور المخيف.

و سنقوم في الفصول القادمة بطرح بحث يدور حول التجارة الالكترونية بكافة جوانبها, و سنحاول من خلاله الاجابة على ما قد اثير من تساؤلات سابقة. كما سنعرض المشكلات و التحديات التي تجابه التجارة الالكترونية و كيفية التغلب عليها عن طريق طرح لبعض الحلول العملية و القانونية

منهج البحث :

نظراً لحداثة الموضوع نسبياً وقلة المصادر والمؤلفات التي تناولت هذا الموضوع خاصاً في إطار الدول العربية ، فكان من الضروري اللجوء إلي المصادر والمؤلفات الأجنبية سواء مؤلفات أو ابحاث أو قوانين أو معاهدات وقمنا باستخدام المنهج التحليلي لهذه المصادر تطبيقا علي المشكلات والعوائق التي نتاولناها والتي تحتاج إلي معالجة قانونية وعملية ، كما أيضا استعنا بالنتظم القانونية المقارنة مقارنة بالنظام القانوني المصري ، ومع انتهائنا من هذا التحليل توصلنا إلي صياغة هذا المؤلف كما هو في ايدينا اليوم .

محتوي وخطة البحث :

يتطلب فحص موضوع التجارة الالكترونية بحث كل جوانبها لمعرفة طبيعة المشكلات التي نحن بصددها ، لذا كان علينا التطرق إلي نشأة هذه التجارة وتطورها علي مر العقود السابقة كما وضعنا التجارة الالكترونية في مقارنة بين التجارة التقليدية لايضاح مزاياها وعيوبها والتأثيرات الداخلية والخارجية التي تغير في هيكلة وتشكيل التجارة الالكترونية . تعرضنا أيضا لطبيعة العلاقة التعاقدية الالكترونية وكافة أركانها مرورا بجميع مراحلها حتي الانتهاء منها أو الفصل في النزاعات الناتجة عنها .

ـ وبعد تناولنا لشرح التجارة الالكترونية بصفة عامة ، لقد خضنا في المشكلات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الالكترونية أسباب وتعرقل تطور وانتشار هذا النوع من التجارة وبعد ذلك سردنا الحلول لهذه المشكلات من وجهة نظرنا واعطاء المقترحات لتطبيق نظام وهيكلة أفضل لنظام تجاري إلكتروني أفضل .

خطة الدراسة:

ـ سوف نتناول في مقدمة عامة نشأة التجارة بصفة عامة ومراحل تطورها عبر الزمان حتي ظهور التجارة بثوبها الالكتروني ، كما سنناقش هذا النوع من التجارة في إطار العولمة وفي سياق معاملاتنا في عصرنا التكنولوجي الحديث ، كما سنطرح في فصل تمهيدي ماهية التجارة الالكترونية وخصائصها وأشكالها ومميزتها وعيوبها ثم سنقوم بتقسيم الدراسة إلي الاتي ، نتناول في الباب الأول الطبيعة القانونية للعلاقة التعاقدية الالكترونية التي سنتناول في إطارها نشأة العلاقة التعاقدية الالكترونية من حيث مفهوم العقد الالكتروني والطبيعة القانونية لهذا العقد وخصائصه ، ومن ناحية أخري أوضحنا أطراف هذا العقد البائع والمشتري والأطراف الاخري الذي ساهموا في تنفيذ هذا التعاقد .كما ناقشنا الإرادة التعاقدية في التجارة والعقود الالكترونية من إيجاب وقبول .

أما الباب الثاني ، فناشنا فيه المعوقا ت والتحديات القانونية والعملية وقسمنا هذا الباب إلي مبحثين ، الأول يناقش المعوقات والتحديات التقنية والاجتماعية للتجارة الالكترونية ، ويتناول هذا المبحث المعوقات التقنية والمعوقات العملية والمعوقات الاجتماعية, أما البحث الثاني فيناقش المشكلات القانوني التي تواجه التجارة الالكترونية في إطار التشريعات المحلية والدولية , وحاولنا في هذين المبحثين أيضا طرح حلول عملية وقانونية للتغلب علي هذه المشكلات حتي يتسني لنا الاستفادة بالتجارة الالكترونية وتطبيقها في حياتنا العملية وختاما حاولنا أن نسطر بعض التوصيات التي في إمكانها من وجهة نظرنا أن تساعد في رسم إطار قانوني وعملي للتجارة الالكترونية يتناسب مع مجتمعنا الشرقي وحالنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتكون علي قدم وساق في ركب الدول الاخري المتطورة .

الفصل التمهيدى

ماهية التجارة الالكترونية

(تطورها - خصائصها - اشكالها - مزاياها - عيوبها)

تمهيد و تقسيم:

نناقش في هذا الفصل ظهور التجارة في صورتها الأولي ومفهومها الذي عرفه المجتمع الأول منذ فجر التاريخ وكيف تطور هذا التعريف إلي يومنا هذا في التشريعات المحلية والدولية كما أيضا نوضح في هذا السياق مراحل تطور التجارة التقليدية حتي وصلت إلي شكلها الحالي في ثوب التجارة الالكترونية .

وسنسطر في الصفحات التالية مالية التجارة الالكترونية من حيث تعريفها الفقهي والقانوني والوثائق ، كما أيضا سنتطرق إلي خصائص هذا النوع من التجارة وأشكاله ومميزاته وعيوبه .

وسنتناول فى هذا الفصل التمهيدي في اطار المبحثين التاليين :-

المبحث الأول: ماهية التجارة الالكترونية و تطورها وخصائصها

المبحث الثانى : أشكال وأنواع التجارة الالكترونية و مزاياها و عيوبها

المبحث الأول

ماهية التجارة الالكترونية و تطورها وخصائصها

تمهيد و تقسيم :

كان من الضروري قبل الخوض في التجارة الالكترونية بصفة خاصة وبالتفصيل أن نقوم بعرض حجر الأساس الذي بني عليه النظام التجاري بصفة عامة لذا سنسطر في الصفحات القادمة مفهوم التجارة ذاتها وكيف تطورت التجارة التقليدية بصورها البسيطة إلي التجارة الالكترونية الحديثة ، كما سنناقش ظهور التجارة الالكترونية في صورتها الأولي وكيف تطورت إلي الشكل الذي نراه الآن ، وكيف عرفها الفقهاء من ناحية والقوانين والمنظمات الدولية من ناحية أخري وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلي المطالب الأتيةِ :

المطلب الاول: مفهوم التجارة بصفة عامة و تطورها

المطلب الثانى : تعريف التجارة الالكترونية

المطلب الثالث : خصائص التجارة الالكترونية

المطلب الاول

مفهوم التجارة بصفة عامة و تطورها

تمهيد:

ظهرت التجارة منذ فجر التاريخ ولكن بصفة بدائية تتمثل في عمليات مبادلة ومقايضة بسيطة بين أعضاء القبيلة الواحدة ومع تطور المجتمع اختلف مفهوم التجارة فقام مفهوم التجارة على بيع السلع والخدمات داخل القبيلة الواحدة وخارجها أيضا وبعد اكتشاف وصنع وسائل المواصلات مثل السفن حيث اتسعت الرقعة التجارية بين الأقطار واستغل التجار هذا الاتساع في اكتشاف البضائع والسلع والخدمات التي كانت تقدمها الأقطار البعيدة ، وتطور مفهوم التجارة بصفة عامة حسب المجتمع الذي كان يعاصر التجارة في هذه الآونة .

نخلص من ذلك إلي أن فكرة التجارة كانت تتبلور في التبادل الطوعي للبضائع والخدمات الذي يمكن أن تتم فيما بين طرفين (تجارة ثنائية) أو تجارة فيما بين أكثر من فردين أو طرفين (تجارة متعددة الأطراف). فمصطلح (تجارة) في اللغة الانجليزية ينقسم إلى تعرفين ، فان التعريف الترجمة الأولى هي TRADE وينصب هذا التعريف على التجارة المحلية أو الداخلية في البلد ذاتها إما الترجمة الأخرى وهى COMMERCE فتستخدم أكثر في مجال التجارة الدولية بين الدول والكيانات الكبيرة [1].

وينحصر معنى تجارة في مدلوله اللغوي على مبادلة السلع بهدف الربح ويتفق هذا مع مدلول اللغة بكلمة تجارة فهي تقليب المال لغرض الربح [2] وأيضا يعرف لغويا على أن التجارة هي "

[1] Faruqi's Law Dictionary - Commerce

[2] قاموس المحيط – الجزء الاول

ممارسة أعمال البيع والشراء لغرض الربح " [1]كما عرف العلامة الكبير ابن خلدون التجارة بأنها :

" محاولة كسب وتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء وبذلك يكون ابسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة من اجل بيعها بثمن اكبر ويكون الفرق هو الربح" ولتعريف التجارة أيضا مدلول اقتصادي يتمثل في أن " التجارة هي عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك وينجم عن ذلك خروج نوعين ، النوع الأول هو ما يقوم به المنتج الأول للسلعة وخاصة إذا تعلق الأمر بسلعة مثل الزراعة والنوع الأخر هو ما يقوم به المستهلك الأخير من أفعال تقتصر على شراء سلعة بهدف استهلاكها والانتفاع بها وهنا يظهر التلاقي بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاقتصادي , إما المفهوم القانوني فهو يتسع عن المفهوم اللغوي والاقتصادي فهو وفقا للقانون التجاري المصري يشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهى ما تسمى بالصناعات التحويلية وأيضا يشمل الأعمال المتعلقة بالصناعة والنقل والبنوك والسمسرة والوكالة والتامين وغيرها – اى تداول وتوزيع الثروات بكافة اشكالها.

وتتمثل العلاقة التجارية – في إطار التجارة التقليدية – بين المشترى والبائع مباشرة والسوق بمعناه الحرفي هو المكان الوحيد الذي كان يجمع بين طرفي التعاقد وكان الغالب على الأعمال التجارية أنها كانت تقوم على المعاملة الشخصية أو الاعتبار الشخصي ، بين كل من التاجر والمشترى ، فكان الأخير يقوم بمسح للأسواق المحيطة به لمعرفة الأسعار ويختار الأسعار الأكثر تناسبا مع احتياجه [2] وفى إطار أخر يعرض البائع أو المصنع منتجاته على المشترى أينما كان ويذهب إلى حيث المشترى للترويج والإعلان عن سلعته أو خدمته فكان معاملة الشراء والبيع تتم عند استلام السلعة ودفع ثمنها نقدا وعدا في مجلس العقد.

كما كانت المعاملات المالية تنعقد في بعض الأحيان شفويا بين التجار والمشتري ن وفى أوقات أخرى وفقا لاتفاقات مكتوبة ، ولكن من مرور الزمن وتعقد هذه الاتفاقيات وكان يجب أن

---

[1] المعجم الوسيط في العربية المعاصرة - تجارة

[2] د / طارق عبد العال حماد : التجارة الالكترونية – الدار الجامعية سنة 2008 ص 21

يتواجد قانون ينظم هذه العلاقات التجارية وبالفعل أصدرت معظم دول العالم قوانين محلية لتنظيم العلاقة التجارية بين التاجر والمشترى .

أما بالنسبة إلي قانون التجارة المصري الجديد رقم 17 لسنة 1999 نجد انه جاء لينظم العلاقة التجارية ككل فوسع مفهوم التجارة من الناحية القانونية ليشمل العمليات الصناعية التي يقوم بها الصناع وتتعلق بالإنتاج وعمليات التمويل التي تقوم بها البنوك والمصارف بكافة أنواعها إلا انه اخرج بعض من النشاطات مثل المهن الحرة وأصحاب الأعمال الزراعية من دائرة الأعمال التجارية [١] .

ولكن التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث في السنوات الأخيرة غير وحول مفاهيم قانونية واقتصادية كثيرة ويتمثل هذا التطور والتغيير الهائل في ظهور الانترنت واستخدامه في التجارة الالكترونية الذي قلبت نظام وطريقة العالم كله في التجارة رأساً علي عقب وأصبحت التجارة الالكترونية هي الأسلوب الرائد وهى الطريقة المثلى في هذه الألفية للتعاقد ولإتمام العلاقات والمعاملات التجارية .

<u>التجارة في صورتها الجديدة في أطار العولمة "التجارة الالكترونية" :-</u>

يشهد العالم الآن ولا يزال يشهد تطورا سريعا وغير متوقع في مجال التكنولوجيا ، حيث أصبحت التكنولوجيا بصفة عامة والانترنت بصفة خاصة عصب الحياة في هذه الأيام ، ولم يكن هذا التطور وليد الصدفة ولكن وجاء على مراحل كثيرة للوصول إلى هذا المستوى التقني المتطور – حيث أن الانترنت لا ينحصر فقط فى خطوط الاتصال المتشابكة التي تربط بين الشبكات المعلوماتية في العالم كله وتتكون من شبكات حكومية وشبكات جامعات ومراكز بحوث وشبكات تجارية وشبكات اجتماعية وخدمات الكترونية [٢]

وجدير بالذكر أن استخدام الانترنت في مجال التجارة لا يغير من طبيعة التجارة فحسب إنما يغير في هيكلة التجارة ككل والبضائع والخدمات المتداولة في مثل هذا النوع من التجارة وكان

---

[١] د / سميحة القليوبي : الوسيط في شرح قانون التجارة المصري – النهضة العربية – الجزء الاول سنة 2010 ص5

[٢] م / عبد الحميد بسيوني : التجارة الالكترونية –الكتب العلمية للنشر والتوزيع سنة 2003 ص 23

ظهور الحاسب الالكتروني في بداية الستينيات الشرارة الأولى الذي انتشرت في أنحاء الأرض ، فسارع الأفراد العاديين فضلا عن الشركات والمؤسسات في استخدام الحاسب واستغلاله في تسيير الأعمال وتسهيلها .

ولكن يرى البعض الأخر أن التجارة الاكترونية ليست باختراع جديد فان هذا النوع من التجارة بدأ من الأربعينيات عند اختراع أول جهاز كمبيوتر (حاسب إلى) الذي كان يقوم بمعالجة المعلومات عبر تحويلها إلى أرقام ومع تزايد استخدام الكمبيوتر في الخمسينات استغل أصحاب الشركات الكبرى الحاسب الالى لإنشاء علاقة تعامل بين هذه الشركات من جهة والموردين الرئيسين لها من جهة اخرى . ولكن لم يكتف الأشخاص بهذا التوسع في الاستخدام الذي اعتبروه ضيق الافق ، فبعد تطورات تكنولوجية ومحاولات كثيره تم الاكتشاف والعمل بجيل جديد في تبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات الذي تم العمل بموجبها في السبعينات القرن الماضي [1] عبر شبكات خاصة تصل بين الأفراد.

فهناك أيضا اتجاه أخر يستند إلى أن نشوء التجارة الالكترونية كان نتاج احتياج بعض الدول الاقتصادية الكبرى – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا – قبيل الحرب العالمية الثانية بعد ارتكابها عدة أخطاء اقتصادية في الثلاثينات لذلك تم وضع أساس اقتصادي وقانوني تبلورت فكرته في مؤتمر بزيتون ووذ في الولايات المتحدة الأمريكية [2] والذي يعتبر حجر الزاوية الذي بني عليه الطريق لمستقبل الاقتصاد والتجارة في تلك الدول .

ولكن من المتفق عليه أن الملامح الرئيسية للتجارة الالكترونية بدأت تتضح في بداية السبعينات حيث بدا نظام تبادل البيانات في ازدهار بين أطراف المعاملات التجارية المتمثلين في الأفراد والمؤسسات التجارية وظهرت معالم هذا الاستخدام بصورة واضحة في عام 1981م عند ابتكار البريد الالكتروني على يد العالم الامريكى الكبير " راى توملينسون " ففتح هذا الاكتشاف أفاق جديدة لكل الأشخاص المستخدمين للانترنت – وخاصة بعد السماح لكافة الأفراد باستخدام الشبكة وأيضا أعطى وفتح مجالات وأفاق عدة في مجال التجارة خاصة ، فانه بضغطة على زر

---

[1] د / محمد عبيد الكعبي : الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية –دار النهضة العربية سنة2010 ص 121

[2] د / السيد أحمد عبد الخالق : التجارة الالكترونية والعولمة – دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة2006 ص 13

فى لوح المفاتيح ,في امكانه أن يرسل رسالة طالبا إتمام اية معاملة لاى شخص وبالفعل استغل عدد كبير من التجار هذه التقنية للاعلان عن سلعتهم في أماكن متباعدة حول العالم لم يكن في مقدورهم الوصول إليها من الناحية التسويقية .

ولقد تغيرت نظرة التجار -الأفراد منهم والمؤسسات- عند بدء اتجاه انظار العالم إلى العولمة فلقد حولت فكرة العولمة العالم من مناطق متباعدة يفرق بينها الحدود القانونية والسياسية والجغرافية إلى قرية صغيرة ومع التقدم التقني والتطور السريع في علم الاتصالات والبرمجيات ساعد العالم في تحقيق هدف العولمة وبالفعل لعبت التكنولوجيا دورا كبيرا في تخطى الصعوبات التجارية بين البلاد التي كانت تتمثل في قطع آلاف الأميال التي كانت تفرق بين الدول وكذلك المعوقات الجغرافية التي كانت تمنع السفر والنقل بين تلك الدول وبالفعل حققت العولمة النتيجة المرجوة منها وجعلت من عدة أسواق متفرقة حول العالم سوق واحد ضخم يجمع بين كل الدول من ناحية أخرى وجد أن العولمة تفرض تحديا ومنافسة شرسة فيما بين الدول لاسيما الأسواق التجارية العالمية حيث ذابت الحدود بين البلاد وبالتالي لامعوق لأي تاجر في التعامل مع اى بلد في العالم خاصة في اطار احترام القوانين والإجراءات المنظمة لهذه العمليات الدولية ولكن نجد ان البعض يري أن هذا الموضوع في المنافسة لن يضير المستهلكين لان في غالبية الأحيان سيستفادوا من رخص الأسعار وأفضل مستوى ، وأيضا لن تضر العولمة التجار الأفراد أو المؤسسات حيث وصل صوت هولاء إلى مناطق في العالم لم يكن في أمكانهم الوصول إليها من قبل .

وأيضا نجد أن هناك اتجاه قوى يؤيد المميزات التنافسية التي انفرد بها الدول النامية حيث اتجهت الأنظار إلى تلك الدول لاستغلال الظروف الداخلية من قوة الايدى العاملة وقلة تكاليف الإنتاج وبالتالي أصبحت تلك الدول نصب أعين الدول التجارية الكبرى لتكون المقرات الرئيسية لتجارتهم ومنها يتم توزيع السلع وتقديم الخدمات[1]

[1] د / السيد أحمد عبد الخالق : التجارة الالكترونية والعولمة – دار النشر المنظمة العربية للتنمية الإدارية سنة2006 ص 21